



مجلة دراسات دولية

اسم المقال: أثر العامل الخارجي في الوضع الامني العراقي بعد 2003

اسم الكاتب: أ.د. مثنى علي المهداوي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7207>

تاريخ الاسترداد: 2025/06/16 14:29 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً
شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



أثر العامل الخارجي في الوضع الأمني العراقي بعد ٢٠٠٣

اب. مثنى علي المهداوي (*)

muthanna200813@yahoo.com

الملخص :

ان الامن الوطني العراقي بعد ٢٠٠٣ عانى من معضلات داخلية، بعضها ذات بعد سياسى كالمحاصصة والانقسام العرقي والطائفى وما رافقها من فوضى السلاح ومشكلة المليشيات والفساد السياسى وازمة المشاركة وفقدان العدالة الاجتماعية والبطالة والتهجير. وببعضها ذات بعد عسكري كاشكالية التأسيس وضعف التدريب وغياب العقيدة العسكرية للقوات المسلحة، فضلا عن ضعف الجانب الاستخباري. وهذه المعضلات الامنية الداخلية كان احد اسبابها الاثر السلبي للعامل الخارجي على الوضع الامني العراقي، والذي يعود في جزء كبير منه الى تخوف دول الاقليم من التجربة الديمقراطية في العراق التي جاءت نتيجة مشروع امريكي طبق عن طريق استخدام القوة المسلحة، فضلا عن رغبة الدول الاقليمية ابقي العراق ضعيفاً منشغلًا بمشكلاته الداخلية من اجل عدم تحوله الى قوة اقليمية منافسة مستقبلًا.

المقدمة:

يمثل الامن الوطني قضية مركزية وهدفاً محورياً في قمة الأولويات لآية دولة من دول العالم، ومن خصائص عالم اليوم سرعة التغيير والتأثير والتدخل في المصالح مما يدفع بالدول سواء بشكل منفرد او مجتمع أن تبادر الى ضمان أمنها الوطني وجعله الأساس لحركتها الداخلية والخارجية سيما إن اثر الواقع الإقليمي والدولي يفرض دائرة من التحديات والتهديدات التي تمس وجود كل دولة وخيتها في ان واحد.

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

والعراق اليوم أحوج ما يكون إلى ضمان أمنه الوطني سيما بعد أن ترافق مجموعة عوامل اثرت عليه خلال المرحلة الماضية فسقوط النظام بعد ٢٠٠٣ وبروز نظام جديد يمنح لهذه القضية قدر خاص وجاهة ملحة، ذلك إن وجود هذا الإدراك ينبع من المدركات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ومستقبل البلد وجود ابناءه يفرضان بقدر عميق وجود هذا الإدراك وتحقيقه عبر تصورات واهداف واليات التنفيذ.

ولا شك أن مرحلة ما بعد داعش تمثل مرحلة مهمة في تاريخ العراق المعاصر إذ ستفرز بدون شك مجموعة من التداعيات على مختلف الصعد ولاسيما الجانب الأمني، فإن ذلك معناه توليد ضغوط عميقة على الواقع العراقي، وهذه الضغوط تحتاج إلى الإدراك الكامل لها، ومن ثم وضع الخطط والتصورات لتجاوزها أو على الأقل احتوائها.

وقد استند البحث على فرضية مفادها (إن الكثير من معضلات الامن الوطني العراقي لها ابعاد خارجية، وإن هذه الابعاد الخارجية سيكون لها دور كبير في التأثير على الامن الوطني العراقي مستقبلا).

ولاثبات هذه الفرضية فقد تم تقسيم البحث على خمسة محاور، اذ عالج الأول مفهوم الأمن الوطني، بينما عني الثاني بتحديد اهم المعضلات التي تواجه الأمن الوطني العراقي، فيما اختص الثالث بالعامل الخارجي والرابع بدراسة البعد الخارجي في استراتيجيات الأمن الوطني العراقي، واخيراً "بحث المحور الآخر المستقبلي للبعد الخارجي على الامن الوطني العراقي او لا": مفهوم الأمن الوطني

لم يكن الأمن إلا ضرورات الحياة الأساسية بالنسبة للإنسان، فمنذ الخلقة ينزع الإنسان إلى العيش في امان واستقرار متبايناً "حالة الخوف والرهبة التي ترتبط بكل شيء غريب عنه وغير مدرك". إن ضرورة الأمن و أهميته قد دفعته إلى التفكير وبشكل عميق نحو تأمينه وبكل الصور والصيغ سواء بشكل فردي أو جماعي وعبر صيغ التعاہد الاجتماعي الذي يمثل محصلة العيش في جماعة، ومع تبلور الدولة القومية أثر معاهدة وستفاليا ١٦٤٨ اعد مفهوم الأمن الوطني احد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية بيد انه على صعيد الظهور الحقيقي ضمن اطار التنظير والممارسة لم يشع استخدامه إلا بعد الحرب العالمية الثانية بصدور قانون الأمن الوطني لعام ١٩٤٧ عن الكونغرس الأمريكي(١). اذ مثلت هذه الحقبة انطلاق مقاربات نظرية واطر مؤسساتية افلحت بقدر ما في محاولة الترويج لهذا المفهوم كإحدى المفاهيم

الضرورية المرتبطة بالدولة . ولقد ظل مفهوم الامن الوطني حينذ له علاقة باستخدام القوة العسكرية او التوازن العسكري او توازن الرعب اذ إن تأثيرات الحرب الباردة كانت لازالت حاضرة .

لقد عرفت دائرة المعارف البريطانية الامن بانه حماية الدولة الأمة من خطر الظهر على قوة أجنبية(٢). ويرى هنري كيسنجر ان الأمن هو اية اجراءات يتخذها المجتمع يسعى عن طريقها الى حفظ حقه في البقاء(٣)، وهذا يفرض بناء قوة الدولة المحلية وعسكرياً "استعداداً" للدفاع عن مصالحها الحيوية، فالدولة قادرة على حماية قيمها الأساسية من التهديدات الخارجية او إن تلك القيم ليست في خطر اذا اضطرت الى تجنب حرب ما او إنها قادرة على صيانتها بالانتصار في تلك الحرب، فوجود الدولة وقوتها يرتبطان بمدى قدرتها وتوافق امكانياتها الشاملة نحو تأمين وجودها وازالت اي خطر يمكن ان يواجهها، لقد ذكر تراجر ان اهداف الأمن الوطني ترمي الى ايجاد الشروط السياسية المحلية والدولية الملائمة لحماية وتوسيع القيم الحيوية الوطنية(٤)، ويرى وولفرز ان الأمن الوطني من ناحية موضوعية هو انعدام التهديد ضد القيم المكتسبة ومن ناحية ذاتية هو انعدام الخوف من امكانية تعرض هذه القيم للتهديد او الخطر(٥). وعليه نخلص استناداً لتعريف مفهوم الأمن الى بعدين اساسيين هما:

أ - ضمان الأمن وهو يشير الى حفظ الأمن في الداخل وحماية القيم والحقوق.

ب - انعدام التهديد الشامل على الواقع السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي .

لقد فرضت تحديات العالم اليوم ابعاداً جديدة امنت سعة هذا المفهوم ليشمل جوانب عديدة فبدأ يدخل حقل دراسات العلوم الاجتماعية ليشمل الاقتصاد، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا (علم دراسة اصول الإنسان) وبدأ يدخل مجموعة واسعة من المشكلات العالمية الطابع تحت عنوان الدراسات الأمنية بما فيها العنف الداخلي، المخاطر، الصراعات الداخلية والعابرة للحدود، ومرض نقص المناعة، وتهريب المخدرات، والديون العالمية، والكساد الاقتصادي، والانفجار السكاني، والتلوث البيئي، واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء ، وعليه فلم تعد القوة العسكرية بما تملكه من امكانية تدميرية هائلة تعد تعبير مقبول عن الأمن الوطني ، بل يرى وزير الدفاع الأمريكي الاسبق مكنمارا ان الأمن يرتبط بالتنمية ، فالأمن

الوطني مفهوم واسع يتجاوز المهمة الرئيسية والتي تتمثل في حالة الاستعداد الدائم للقوات العسكرية الضرورية لحماية الأمة ، ولذلك يرى ان الأمن الوطني مفهوم اشمل يضم فضلا عن القوة العسكرية التقدم الذي تحفظه التنمية الممثلة لمعنى الأمن فتنمية القدرات الذاتية من اجل الحفاظ على المصالح المشروعة للدولة وردع العدوان لتعزيز السيادة وضمان الاستقلال والاستقرار الوطني وضمان التقدم في مختلف مجالات الحياة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا كل ذلك يشكل مفهوما" للأمن الوطني يستطيع ان يواكب حركة العصر والتطورات المستقبلية(٦). نستنتج مما سبق :

- ١ - إننا ازاء مفهوم حديث في اطار العلاقات الدولية اذا كان الأمن قد ارتبط ابتداء بالفرد ثم الدولة، الا انه على صعيد حركة المفهوم ضمن اطار التنظير الفكري لم يعرف التبلور إلا في أربعينيات القرن الماضي. ومثل حضوره محصلة لتجربة قاسية عاشها المجتمع الدولي وهي تجربة الحربين، وسعى الدول وباصرار من اجل تأمين وجودها وحفظ كيانها ازاء الأخطار المحدقة بها، وعليه فحدثأة دخول المفهوم قاموس المصطلحات السياسية والاجتماعية منحه العديد من التفسيرات والتعرifات.
- ٢ - اذا كانت مضامين المفهوم مرتبطة بشكل اساسي بالدولة بعدها الوحدة الأساسية في النظام الدولي فإنه يشمل الى جانب امن الدولة امن الأفراد، فغاية الدولة ليس فقط تأمين وجودها فحسب وإنما ايضا امن افرادها عبر مجمل السياسات التي ترمي الى توفير الحماية والأمن للأفراد وضمان حرية القرار السياسي واستقلاله بوضع القوانين والتشريعات التي تكفل هذه الحرية في ظل وجود سلطات قائمة على تنفيذ تلك القوانين .
- ٣ - إننا ازاء مفهوم متغير فهو حقيقة متغيرة تخضع لظروف الزمان والمكان ووفقا لاعتبارات داخلية وخارجية ، فمفهوم الأمن ليس مفهوما جامدا ، بل هو مفهوم يتطور بتطور الظروف ويرتبط ارتباطا وثيقا بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والأقليمية والدولية ، فالأمن حالة حركة مركبة لا تتصرف بالجمود .
- ٤ - الأمن حقيقة نسبية وليس مطلقة فالنسبية هنا تنشأ من السعي المستمر للدول الى زيادة قواها ، الأمر الذي يزيد شعورها بعدم الأمن بدلا ان يكون مدعاة الى مزيد من الشعور بالأمن . فالدول لا تتوقف بمجرد تحقيق التوازن فحسب وإنما تسعى دائمًا" الى تحقيق التوافق نتيجة الشعور بالخوف وانعدام الثقة في العلاقات الدولية ، الأمر الذي يدخلها في دائرة مغلقة نحو زيادة

القوة مما يخلق انعدام الأمان تلقائيا لدى دول أخرى في سياق سعيها إلى تحقيق الأمان لذاتها (٧).

٥ - إن أبرز توصيف لفكرة الأمان قد ورد في القرآن الكريم كنفيض للخوف ليأتي في صيغ الفرد وصيغة الجماعة (جماعة المؤمنين)، (الذي اطعمهم من جوع وامنهم من خوف) * (رب اجعل هذا البلد امنا)**، قوله تعالى (وليبدلنهم من بعد خوفهم امنا)**.

٦ - اكتساب المفهوم لقيمة مضافة حتى عد احدى خصائص السيادة وانعكاس لها ، فلم يعد مجرد مقولات ذاتية او احتياجات ترتبط بالفرد والدولة ، وإنما امسى احدى تعبيرات وجود السيادة التي تفترض تحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة اراضيها وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي . وهذه السيادة لها منظورها الشمولي الذي لا يتعلق بالسيادة الخارجية وإنما الداخلية بتأمين كيان الدولة من الداخل ، فضلا عن التهديد الخارجي وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الغايات والأهداف التي تعبر عن الرضا التام في المجتمع . وعلى هذا فمفهوم الأمن اليوم يرتكز على ثلاثة محاور هي: (تأمين كيان الدولة داخلياً وخارجياً)، وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وتحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع).

ثانياً": معضلات الأمن الوطني العراقي

لم يكن المجتمع العراقي مستقراً من الناحية الأمنية والسياسية والاقتصادية لنصف قرن من الزمان ، ولم يكن التجانس الاجتماعي للعراقيين محكما ، ولم يكونوا هم بطبيعتهم عبر تاريخ عيشهم الطويل سهلي الانقياد . ومثلث الحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣ حدثاً مهماً زاد من تداعيات هذه العوامل التاريخية على الوضع الأمني في العراق . لقد تفاعلت ترسّبات الماضي وما تحمله من تنافضات ، مع وقائع الحاضر وما تحويه من صراعات ، وسط مجتمع منهك القوى ، فكونت حالة واسعة الانتشار من التوتر الأنفعالي . إن الإنفعال الشديد في ظروف الحرب والتغيير إلى واقع جديد مسألة طبيعية في كل المجتمعات البشرية ، إلا إن غير الطبيعي فيما يتعلق بالعراق هو ترك هذا التوتر بدون معالجة لمدة غير قصيرة بعد تغيرات أبريل / نيسان ٢٠٠٣ (٨).

إن التحديات التي تواجه الأمن الوطني في مرحلة ما بعد داعش لا تأتي من بعد واحد ، بل من ابعاد متعددة ، علاوة على ما تتميز به هذه الأبعاد من

شموليتها الإقليمية والدولية ، فضلا عن التحديات الداخلية اذ تمثل التحدى الأكبر . فتحدي بناء الدولة هو التحدي الأهم اذ ثمة تناقضات تحيط هذا البناء بالعديد من الإشكالات وتتوفر له عناصر التأزيم من مدة الى اخرى حتى عد هذا الملف اهم الملفات القائمة والتي تمارس دورا " عميقا" في عدم تأمين الأمن العراقي ، واهم ابعاد التحديات التي تواجه الامن الوطني العراقي هي الابعاد الآتية :

١ - **البعد السياسي:** شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ انطلاق عملية سياسية ولكن هذه التجربة لم تخلو من اخفاقات وتناقضات ومصادر هذه الأزمات تبرز من مدة الى اخرى ويعود الأمر في ذلك الى امررين هما :

١ - طبيعة المشكلات البنوية التي اصابت لب العملية السياسية الجارية في البلاد عند نقطة الشروع الأولى فيها وقد وجدت تلك المشكلات صداتها تدريجيا" في الميدان الأمني مباشرة وبشكل متلازم زمانيا ومكانيا (٩) .

٢ - التردد في معالجة تلك الأخلاقيات وذلك ينبع ربما من الإحجام وانعدام الرغبة في البحث عن الحلول تحت ضغط المصالح المتنافضة لقوى السياسية المتعددة ، ليفرز ذلك ما يأتي :

أ - نمط المحاصصة السياسية كنمط اساسي في بناء الدولة الجديدة اذ تجسد في حالة مؤسسية في اول تجسيد رسمي لسلطة عراقية في ظل الاحتلال سميت بمجلس الحكم بمنتصف عام ٢٠٠٣ اذ تم تقسيم السلطة في أشكالها الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وكذلك منافع السلطة بين الفرقاء على أساس عرقية وطائفية ودينية بذرية التمثيل المناسب للمكونات العراقية المختلفة . وتحول ذلك الى عرف سياسي في اطار الواقع العراقي (١٠) .

ب - الإنقسام العرقي والطائفي :

انسجاما مع النقطة اعلاه افرزت المرحلة السابقة انقسام المجتمع العراقي ليس على اساس سياسي او فكري بقدر ما هو فرز طائفي وقومي ، وبالتالي ادى ذلك الى انقسام الشارع العراقي الذي انقسم على نفسه ، وعلى هذا فقد اصبح من الطبيعي ان يلجا كل فريق سياسي الى مكونه الاجتماعي عند كل منعطف منهم في العملية السياسية ، وبروز مراكز قوى من هذا الانقسام ، وبدلًا من سيادة التداول السياسي بين القوى السياسية فقد ساد التداول الطائفي والوطني وبروز حالة الصراع بينهما (١١) .

ج - **فوضى السلاح في البلاد :** لقد تضخم مخزون السلاح على المستوى الفردي في ظل الإنفلات الأمني بعد عام ٢٠٠٣ ، في ظل سعي الجميع لتعزيز

شعور الأمان لديهم بمساعدة قدرات الدفاع الذاتية لديهم ، وتحمّل القوات الأمريكية مسؤولية كاملة عن هذا التسبيب في امتلاك وسائل العنف بمختلف أنواعها ، إن فوضى التسلح هذه قد كانت أحد العناصر التي خذلت حالة الصراع بين المكونات المختلفة . فالتناقض والتبابين الفكري قد اتخذ من العنف المسلّح أداته المفضلة إزاء الآخر، ليكون في المحصلة أشكالاً متعددة من العنف والأرهاب ، كالاختطاف والتفجير والجرائم المنظمة على اختلاف أنواعها وكان لكل ذلك انعكاساته الخطيرة على السلم الأهلي والاستقرار الأمني في البلاد .

د - مشكلة المليشيات : إن الإنفلات الأمني الذي حدث في العراق مثل الحاضنة التي اطلقت القوى المسلحة أو المليشيات التي تتبادر من حيث المستوى والأهداف وعلى صعيد الطبيعة والغرض . فقد برز إلى الوجود الكثير من الفصائل المسلحة ليكون ذلك علامه فارقة في هيكل القوة العراقي المعاصر الذي برز إلى الساحة العراقية ولتجعل العراق أكثر الأماكن خطورة في العالم ، كما مارست تلك المليشيات دوراً رئيساً في احداث العنف الطائفي منذ عام ٢٠٠٦ .

ولما كانت قضية الأمن الوطني قد امست قضية شمولية سيما ضمن الواقع العراقي فإن ثمة ابعد أخرى وهي تتعاضد مع ماسبق لتأثير في المحصلة على الأمن الوطني العراقي اهمها :

١- الفساد السياسي : أن الرقابة على أداء السلطة التنفيذية التي تتحقق في ظل الديمقراطية تشكل ضماناً أساسياً لحسن أداء العمل الحكومي ونزاهته ، الأمر الذي يحقق ظروفاً أفضل لتنفيذ مشاريع التنمية ، ومن ثم توفير الأمل لدى الناس في إمكانية تغيير أحوالهم المعيشية ، وقد علمتنا دروس التاريخ إن الفساد السياسي يعد من بين أهم العوامل التي تبث اليأس عند الناس وتترفع درجة السخط بينهم ، الأمر الذي قد يدفعهم إلى العنف .

٢- ازمة المشاركة: إن الديمقراطية تحول الناس من معزولين وساخطين إلى مشاركين، وحين يشعرون بأنهم مشاركين في القرار وقدرين على المحاسبة، سواء في المجالس البلدية أو النيابية ، فإن موقفهم من السلطة والإدارة يختلف تماماً، ولا تصبح النقطة هي الحاكمة لتلك العلاقة ، وإنما تحل محلها المسؤلية وهي القيمة الطاردة للعنف. إن

المشاركة تدرب الناس على التسامح والتعايش وتداول السلطة، فكلما تكررت تلك القيم واتسع نطاقها تراجع العنف .

٣- الفقر وفقدان العدالة الاجتماعية : إن اخفاقات التنمية ، والتفاوت الصارخ في مستويات العيش والبطالة وتدني مستويات الحياة والعيش الكريم ، من الحقائق التي تسهم في بروز ظاهرة العنف لذا فإن القاعدة الاجتماعية التي تعتمد عليها جماعات العنف وتتوفر لها الكادر البشري والحماية هي المناطق الفقيرة ، ومن هنا فإن آليات العنف تتحرك بالتناسب مع هبوط مؤشرات التنمية وتدور معدلات التوازن في توزيع الثروة، إذ إن التدهور الاقتصادي يقود إلى تصدعات اجتماعية خطيرة توفر بدورها كل مستلزمات بروز ظاهرة العنف في المجتمع ، وتنمو في المناطق الفقيرة أفكار الغلو والعنف مما سهل انخراط الشباب على الأخص في المجموعات أو المنظمات التي تعتمد العنف لشعورهم بالإحباط وفقدان الأمان والأمل الناجم عن ازدياد معدلات البطالة والتضخم وغلاء الأسعار وزيادة التفاوت الطبقي .

٤- إن مشكلة البطالة تشكل ركناً أساسياً في جرائم العنف ، فعندما لا يجد الشاب ما يشغل فكره وفراغه ويثيري عقيدته سيكون فريسة سهلة لأى خلية إرهابية وسيتحول إلى قوة تدمير هائلة تطال المجتمع واقرب الناس إليه . وقد يتوجه الشاب إلى العنف بدافع الإنقاص من المجتمع الذي نبذه ولم يعطه أدنى حقوقه الأساسية ، فلا يفرق بين العقيدة والظلم كدافع . وإن غياب الهدف الوطني وضعفه سبب ونتيجة في قضية البطالة ، وللقرن ثلاثة أبعاد متراقبة وهي اولاً : الحرمان من الموارد : وفي هذا المجال يمارس الحكم الصالح دوراً مهماً في تأمين شبكات الحماية الاجتماعية المحلية ، وفي اعتماد سياسات اقتصادية تعالج الفقر، وفي تأمين القروض والأموال ، وفي حماية السكان وحقوقهم في الأرض والمسكن . ثانياً : الحرمان من الفرص : إن انعدام وانخفاض نسبة الفرص المتكافلة في التعليم والصحة والنقل والتدريب وبالتالي الحصول على الفرص الاقتصادية والوظائف مما يؤدي إلى الشعور بالظلم والأضطهاد الأمر الذي ينمّي ظاهرة التطرف وبالتالي العنف. ثالثاً: الحرمان من السلطة: إن حالة الفقر وما ينتج عنها من انعدام الفرص والوظائف يجعل من الطبقات الفقيرة محدودة القدرة في الوصول إلى ميدان المنافسة على السلطة السياسية، ويبعدها

عن المشاركة والتعاون وبناء القدرات وتنمية المؤسسات والمشاركة في المعلومات، وبالتالي في الفرق شبه المتساوية في الحصول على موقع داخل مراكز القرار أو التأثير في عمليات صنع القرار، وتلعب السياسات التنموية الخاطئة دوراً كبيراً في توسيع دائرة الفقر وزيادة عدد الفقراء الناقمين والساخطين على الحكومات، مما يجعل عملية استقطابهم إلى الأفكار المتطرفة يسيرة، لاسيما إذا كانت الفرصة للحصول على الأموال قليلة، والقروض شحيحة، أو ذات شروط صعبة لا تمكن الفقراء من الانصراف إلى تنمية مواردهم ورفع مستواهم المعيشي، وإذا أخذنا بنظر الاعتبار أن الأسر الفقيرة تميل عادة إلى زيادة عدد إفرادها لأسباب اجتماعية ودينية وثقافية لامجال للخوض في تفاصيلها ، فإن هذا يشكل دافعاً إضافياً لتبني الأفكار المتطرفة التي تقدم سبلاً سهلة ومقبولة للخلاص ، في مقدمتها ادعاء الجماعات المتطرفة تأجيل الاستحقاقات الدينية ومتطلبات الحياة إلى الدار الآخرة وما فيها من نعيم ، والتي من الممكن بلوغها بتبني وسائل العنف والقوة لإزالة الظلم .

٥ - التهجير : الهجرة وأن كانت نوعاً من أنواع الحركات المكانية إلا أن صفتها الأساسية هي تغير في مكان الإقامة الاعتيادي أو السكن الدائم إلى مكان آخر يختلف عن المكان السابق تماماً (١٢)، وهي تختلف من حيث المسافة والزمن وترتبط عادةً بالعوامل السياسية أو الدينية أو البيئية اذ تؤدي إلى دفع فئات المجتمع أو أصناف من الجنسيات أو الجماعات السكانية إلى ترك مساكنها إلى أماكن أخرى، وهناك الهجرة التي لا ترتبط بموعد محدد. ويطلق عليها في الغالب الهجرة القسرية أو الأجبارية أو النزوح السكاني والتي تتم بصورة إجبارية (١٣) وتتحدث بصورة عامة ضد أولئك الذين يفهمون الأمر ومن أجل هدف واحد تفوق سلبياته وإيجابياته وهو إنقاذ حياتهم (١٤) ويتم النزوح بصورة مبالغة، ودفعه واحدة أو على شكل دفعات وربما يشمل بعض الأحيان منطقة بكاملها تجلّى كلياً من أرضها، وتتفاوت المدة التي يقضيها المهاجرون بين بضعة أشهر أو سنين أو بصورة نهائية وقطيعة.

٦ - البعد العسكري: يعد هذا البعد من أهم المرتكزات الأساسية للدولة ، فالقوة العسكرية تعد ابرز مقومات قوة الدولة، وهي ان كانت مصدر القوة

الأساسي في الحقبة السابقة بيد إن التطور العلمي والتكنولوجي وبروز مصادر القوة الجديدة للدولة جعل مفهوم القوة أشمل، إلا إن ذلك لم يقلل من قيمتها واثرها بالنسبة لوجود الدولة وامنها سبأها في ظل التنافس الإقليمي والدولي، وفي ظل القناعة الأساسية التي مودها إن جل الأهداف الأساسية لا يمكن إن تتحقق إلا عبر الأداة العسكرية، والدول تفضل هذه الأداة بعدها الأداة القادرة على تحقيق الأهداف وباسرع امد زمني وعلى هذا حرصت الدول على امتداد الزمن على بناء قوة عسكرية مقدرة. إن ابعاد الحقبة الماضية على صعيد اداء المؤسسة العسكرية العراقية شخصت إشكالات اهمها:

أ- إشكالية التأسيس: إن من ابرز الأزمات التي برزت نتيجة سوء

الإدارة الأمريكية في العراق عشوائية الاختيار عند تأسيس المؤسسة العسكرية ، فأية قوة عسكرية في العالم لا يتم تشكيلها إلا وفق معايير وسياسات متفق عليها، سواء في اطار الدولة او حتى ضمن المعايير المتفق عليها دولياً^(١٥). فعملية التعيين جاءت إنعكاساً للوضع السياسي الجديد وتبلور شكل المحاصصة السياسية القائمة على أسس حزبية أو طائفية أو أثنية.

ب- ضعف التدريب: يعني التدريب إعداد الأفراد للقيام بالأعمال القتالية الفردية والأعمال القتالية ضمن المجموعة، وبالتالي ضمن الوحدة، اي إنه يجعل من الأفراد اولاً والمجموعات ثانياً قوة متماسكة تتعاون مختلف الصنوف ومختلف القوات لتحقيق الهدف الأقصى من النتائج في المعركة، ويشير الجنرال ماك ارثر (لا يوجد في أي مهنة أخرى مثلاً في الجيش إشكال من العقاب على استخدام الأفراد غير المدربين تتميز بكونها مروعة ولا يمكن إغاؤها)^(١٦). ورغم النجاحات التي حققتها القوات المسلحة خلال المرحلة الماضية في محاربتها الجماعات الإرهابية ، بيد إن ذلك لا يغير من حقيقة أساسية قوامها إن التجهيز والتسلیح، لا يزال اضعف بكثير من القدرات الدفاعية لكل دول الجوار.

ج- غياب العقيدة العسكرية: إن من مستلزمات الإعداد العسكري للجيوش وجود العقيدة العسكرية فهي الفلسفة والإطار التي تغلف حركة القوات المسلحة ، بينما على صعيد القوات المشكّلة بعد ٢٠٠٣ وليس ثمة عقيدة عسكرية موحدة، وهذا الأمر هو أحدى اسقاطات الجانب السياسي من حيث انعدام رؤية وفلسفة واضحة للدولة سبأها

في ظل التصارع والإختلافات الحزبية والسياسية ، فمن قبل كان نمط التدريب المتبع هو النمط السوفيتي، ولكن بعد اعادة التشكيل تم الإستعانة بمدارس تدريب متعددة مما ادى الى افتقار هذه القوات الجديدة الى قواعد تدريب واشتباك موحدة.

د- غياب وحدة القيادة : إن اغلب القوات الحالية تعتمد اهدافاً سياسية متنوعة حسب تنوع مراكز القوى وتفترى الى البناء الهرمي .

هـ- ضعف العمل الاستخباري : إن ضعف الجانب الاستخباراتي في بداية انشاء الأجهزة الأمنية كان احد الأسباب الرئيسية وراء التدهور الأمني ، إذ إن السياسات الأمنية الناجحة تنتج عن قرارات ناجحة ناتجة عن التراكم الكمي والتحسين النوعي في المتاح من البيانات (المعطيات الأولية) (١٧) .

ثالثاً : العامل الخارجي

من اليقين الاعتقاد بأن الحرب الأمريكية على العراق افرزت اثاراً عدّة ، وان هذه الآثار ستسرى على الواقع العراقي كما ستتشمل الواقعين الإقليمي والدولي، وربما يرد ذلك الى الطبيعة الإشكالية التي اوجدها الطرف الأمريكي ومحاولته صياغة بنية جديدة للدولة ، وما يعني ذلك من تحطيم مؤسسات الدولة السابقة وهدم مؤسساتها لتتضمن الدولة الجديدة في ابعادها العديد من بواعث الإشكال .

وبقدر ما يعكس هذا الواقع تداعيات عدّة يبرز ملف اشتغال الدول الإقليمية بواقع العراق ، فليس من شك ان من عناصر تعقد الملف العراقي او اشتباكه هو كثرة الأطراف الفاعلة به . وهو في هذا الإطار يتجاوز ابعد القوى الداخلية وصراعاتها ليرسي في ابعد القوى الخارجية وما ت يريد ، اذ ان صيغة العراق الجديد والمتأسس بارادة خارجية والمتحفز لبناء نموذج إقليمي يعد عنصراً" يملك امكانات الوجود والفاعلية" ، ومن ثم التأثير. هذا التأثير لا يتخدق ضمن ابعد التأثير الثنائي او الهامشي، بل انه يسري ليصب في اطار الأطراف الفاعلة والمشاركة، والتي تقوم برسم وصياغة الواقع العراقي. كما انها تأخذ نمطاً "تراتيبياً" على صعيد مدى التأثير والفاعلية بين القوى المختلفة، وهذا يعود بطبيعة الحال الى حجم التدخل وابعاده وقوتها التأثير الحاصلة على إن المشترك اليقيني انما يتحدد بتحقق فكرة التأثير على اختلاف مؤشرات القياس، ومعايير التحديد.

إن بعض دول المنطقة وجدت أن التغيير في العراق بعد الحرب الأمريكية ٢٠٠٣ ، وضع القوات الأمريكية قريبا من حدودها ، ووجدت في اهداف الحرب المعنة من قبل الأمريكيان دعوة لأن يكون العراق مركزا للديمقراطية في المنطقة قد يخل باستقرارها، فادركت أنها تحت التهديد المباشر ، فالرؤيا الخارجية لدول المنطقة تتفق او تلتقي في معظمها عند نقطة واحدة قوامها ان الوضع في العراق بعد تغيرات ابريل/نيسان ٢٠٠٣ عامل تأثير سلبي على واقعهم السياسي والاجتماعي ، يحتم الدخول في ساحته للتقليل من شدته وأشاره(١٨) وهنا لابد من التركيز على نقطة مهمة، وهي ان الولايات المتحدة حاولت ان يجعل من العراق أنموذجاً للديمقراطية يحتذى به، ومن خلال تواجدها فيه، عبر (مشروع الشرق الأوسط الكبير) الذي اعلنته عام ٢٠٠٤ . ومما يرتبط بذلك من اعادة ترتيب الوضع في المنطقة والذي يفرض على دول المنطقة شروطاً تمس طبيعة الانظمة الحاكمة(١٩).

وعلى هذا تتبادر الدول الإقليمية ودرجة اشتغالها في العراق ، اذ يتعلق ذلك بمدى ما يمثله العراق ضمن دائرة امنها الداخلي هذا اولاً ، ومن ثم امتداد هذا الأثر على واقعها ومستقبل المنطقة والإقليم ككل ، فالعراق قد مثل النقطة الاستراتيجية المحورية للمنطقة طوال الحقب الماضية ، فضلاً عن وقوع المناطق الكردية في اجواء من التوتر بين تركيا وايران والعراق، وبالتالي فليس من مصلحة الأمريكية إن يتركوا المنطقة في حالة فراغ .

يمكن القول ان التدخل الإقليمي كان له دوراً محورياً في زعزعة الوضع الأمني مع السعي قدر الامكان الى استمرار التأثير في المرحلة القادمة وهذا التأثير يتحدد في:(٢٠)

أ- اضعاف الأنماذج الديمقراطي المستحدث من اجل الحيلولة دون امتداد هذا الأنماذج الى دول المنطقة .

ب- الإبقاء على منطق الصراع داخل العراق بين القوى السياسية او حتى بين التكوينات الاجتماعية ، لكي يبقى العراق ضعيفاً ولا يتحول الى قوة منافسة اقليمياً .

ج- تأمين الأمن الاستراتيجي لدول الإقليم ، فهذه الدول تندفع الى التدخل لتتأمين هذا الجانب والحيلولة دون اية تأثيرات او اختراقات تنطلق من البعد العراقي وبأية صيغة يمكن تصورها او اعتقادها ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية اهمية العراق بالنسبة لأمنها . وعلى هذا فانها تسعى الى تأمين مدرك اساس انها طرف اساسي لا يمكن تجاوزه او التغافل عنه في اية تسويات او

طروحات تتعلق بواقع العراق . كما ان هذا التدخل سيأخذ ابعاداً " عدة تتراوح من الدعم السياسي لبعض الأطراف السياسية وصولاً " الى الدعم اللوجستي لبعض القوى المناوبة .

د- تأمين صيرورة البرنامج النووي الإيراني فمدرك السلاح النووي يمثل احد أولويات سياسة ايران ، فالاعتقاد بدور اقليمي مؤثر لن يتحقق إلا باكتساب القدرة النووية ، لأن ذلك معناه ظهور قوة نووية لا يمكن تهديدها او تقيد حركتها فبواحدة القوة اليوم تعتمد بدرجة عالية على القوة النووية وذلك لن يتحقق إلا بصنع القبلة النووية .

ان خطورة تدخلات دول المنطقة في الوضع الأمني العراقي اشارت اليها استراتيجية الأمن الوطني العراقي ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ ، اذ جاء فيها " يأتي التحدي الأكبر نتيجة للتحول السريع الذي يوفر بيئة خصبة للأستقطاب الديني والمذهبي والعرقي في المجتمع تعددي . مما يزيد بذلك التدخلات والسياسات قصيرة النظر المبنية على المصالح الضيقة والمخاوف المبالغ فيها للدول الأقلية تجاه العراق الجديد " (٢١) .

وهذه العبارة تبين بشكل واضح ان دول المنطقة استغلت الخلافات الداخلية العراقية من اجل التأثير على الملف الأمني في العراق وبما يحقق مصالحها ، وساعدها في ذلك طبيعة تكوين المجتمع العراقي التعددي ، فضلا عن استغلال الشعارات التي تتلاعب بعواطف الشعب العراقي .

رابعاً : **البعد الخارجي في استراتيجيات الأمن الوطني العراقي**
ان الإستراتيجية لاتأتي من فراغ ، بل يسبقها وضع سياسة عامة تحدد اهدافاً واضحة ومحددة تترك للإستراتيجية مهمة تحقيقها ، وتستعين على ذلك بالخطيط الدقيق المتعلق والمتبصر القائم على تحديد محاور خاصة ووضع خطط آجلة ومتوسطة وحالية لتحقيق الهدف النهائي للسياسة العامة . اذن فالسياسة العامة او الهدف ، والإستراتيجية والخطيط هي حلقات ثلاثة متربطة في سلسلة واحدة (٢٢) .

إن استراتيجية الأمن الوطني ليست حالة ثابتة وجامدة ، وإنما هي حالة حية متغيرة تتوقف على طبيعة المراحل والظروف التاريخية ، ونوعية التهديدات وتغيرها من وقت إلى آخر ، وإن العبرة لا تكمن في مجرد وجود عناصر القوة ، وإنما في عملية استثمارها ، وتوظيفها توظيفاً حيا . فمن طبيعة الأشياء في ممارسة استراتيجية الأمن الوطني تحتم استخدام أدوات القوة بجانبها السياسي لاغراض الدفاع عن مقومات واركان الدولة

ومصالحها الحيوية . فالقوة ليست مادية وليس لها معنوية فقط ، وإنما محصلة لهما معا وفي إشكال مختلفة ، فالعلم والتكنولوجيا قوة ، والذكاء قوة ، والثقافة قوة ، وهكذا . (٢٣)

فضلا عن ذلك فإن كل ركن من أركان الدولة ، وكل شرط من شروط وجودها واستمرارها ، وكل نشاط من إنشطتها ، وكل ظاهرة تتعلق بالأمن تتوزع على محورين ، أحدهما داخلي والأخر خارجي ، مما يفرض على الدولة بناء تصوراتها وموافقتها وسياساتها وتطبيقاتها الأمنية وفقاً لهذين المحورين ، وتبعاً لظروفهما ومتطلباتهما . فسعى الدولة لتحقيق قيم امنها ومبادئه ، وضمان متطلباته وتأمين شروطه ، يستلزم وضع مخطط استراتيجي شامل لتحويل هذه القيم والمبادئ العامة والثابتة ، ومتطلبات وشروط ضمانها وتحقيقها ، إلى أهداف وظيفية عملية محددة ، تتوزع على السياسات التنفيذية ، وفقاً لنطاق العمل ودائرة الاختصاص ، ليأخذ هذا المخطط بالنسبة للدولة صورة (السياسة العليا) التي تتفرع عنها سياسات تنفيذية متخصصتان هما ، السياسة الداخلية والسياسة الخارجية . إذ تتولى كل سياسة منها تنفيذ الخطط الخاصة بها ، وتحقيق الأهداف الوظيفية التي تقع ضمن نطاق مسؤولياتها ، وفي دائرة اختصاص مؤسساتها . لتضمن الدولة توزيع الخطط والمسؤوليات بين المؤسسات المكلفة بتحقيق الأهداف الوظيفية للأمن وفقاً لقواعد التخصص وتقسيم العمل ، مع توافق السياسات التنفيذية والإنشطة الإنجازية للمؤسسات المكلفة بتحقيق الأهداف الوظيفية للأمن وتناسق عملياتها ومراحلها ووسائلها واساليبها ، فضلاً عن تكامل الأدوار والمسؤوليات بين المؤسسات المكلفة بتحقيق الأهداف الوظيفية للأمن وضمان متطلبات وشروط استمرار نشاطاتها . (٢٤) .

إن هذا الترابط الوثيق بين السياسيتين الداخلية والخارجية في معالجة الملف الأمني أشارت إليه استراتيجية الأمن الوطني العراقي ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ في الفقرة الخاصة بعقد اتفاقيات امنية ثانية او متعددة الأطراف بالنص " تدرك الحكومة العراقية بأن الإرهاب والتمرد يغذى بشكل رئيس من خارج العراق ، وإن حدوده الطويلة مع جيرانه لا يمكن ان تضبط من قبل القوات الأمنية العراقية فقط ، ولذا فإن اقامة اتفاقيات ومعاهدات امنية ثانية متعددة الأطراف مع الدول الإقليمية ستكون في مصلحة جميع هذه الدول " (٢٥) . إن الواقع الأمني الذي يعيشه العراق بكل مرافقه المدنية والعسكرية ومستقبل الوضع الأمني في ظل النظام الديمقراطي ، يتطلب من صناع القرار

في العراق استيعاب المفاهيم الحديثة للأمن وتوظيفها في استراتيجية الأمن الوطني ، اذ يعد ذلك ركناً "أساسياً" في بناء الدولة وترتيب علاقتها بالمجتمع الدولي وبشكل خاص بالدول المحيطة بها (٢٦) .

إن سياسة الأمن الوطني لم تعد شأنًا "عسكرياً" مستقلاً" لوحده ، فنجاح الإستراتيجية الوطنية يحتاج لأن يكون متكاملاً مع المناهج الإستراتيجية السياسية والدبلوماسية والاقتصادية التي تعكس الوحدة الضرورية لسياسة الأمن . إن تطوير سياسة الأمن وادارتها يحتاجان اولاً" إلى السيطرة المؤثرة السياسية في القمة ، لغرض تامين التوحد الملائم للعناصر الوثيقة الصلة المختلفة ، وكذلك لتأمين التوجه السياسي الكفوء لمجهود الأمن للدولة ، ويحتاجان ثانياً" إلى عدد من المؤسسات والوكالات في القاعدة لانتاج البيانات والتقديرات الضرورية التي يمكن أن تعتمد عليها القرارات السياسية لترجمة السياسة الأجمالية عند صياغتها إلى خطط محددة لتنفيذها من الأجهزة المعنية (٢٧) .

إن نجاح الترابط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ، والوزارات المدنية والأجهزة العسكرية ، في رسم وتنفيذ الإستراتيجية الأمنية الوطنية يتوقف على طبيعة العلاقة بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ، التي تعد حلقة الوصل بين الشعب والحكومة .

فضلاً عن دور مؤسسات المجتمع المدني في الدفاع عن مصالح وحقوق اعضائها فهي تمارس دوراً "مهماً" في رفع الوعي للمجتمع ككل ، وهي باختصار الجانب الثاني للنظام الديمقراطي ، ففضلاً" عن السلطات الثلاثة التي يتضمنها الدستور تشكل مؤسسات المجتمع المدني ظهيراً" ورديفاً" لممارسة السلطة (٢٨) . ولا يمكن لأي خطأ أمنية إن تتجزئ في أي نظام ديمقراطي بدون أن تلقى القبول من مؤسسات المجتمع المدني ، اذ إن هذه المؤسسات هي التي تعطى (الشرعية الواقعية) لهذه الخطط الأمنية ، والتي تسهم في القبول الشعبي للخطط الأمنية ، اكثر مما تسهم المؤسسات الحكومية في القبول الشعبي .

خامساً : الأثر المستقبلي للبعد الخارجي على الوضع الأمني العراقي اذ كان الوضع الأمني العراقي الحالي يرتبط بعوامل داخلية واقليمية ودولية كما ذكرنا سابقاً ، فان مستقبل هذا الوضع لن يختلف من حيث ارتباطه بهذه العوامل الثلاثة . وفي جانب العامل الداخلي فإن حجم القوات المسلحة وصل إلى عدد جيد يتناسب مع عدد سكان العراق ومساحته ، إلا إن النقص يبدو

واضحاً في تجهيز هذا العدد بالمعدات والأسلحة ، ومن المعروف إن العراق لا يمتلك الان التصنيع العسكري الذي يستطيع عن طريقه سد هذا النقص ، ولذلك فإنه سيعتمد على التجهيز العسكري الخارجي ، وللهذا الإعتماد سلبياته من حيث تأثير الدول المجهزة للسلاح على القرار السياسي الخارجي . وإذا اضفنا الى هذه السلبية العامل الإقليمي المتمثل بالتدخلات السلبية في الملف الأمني العراقي ، والعامل الدولي الأهم المتمثل بالعلاقة المستقبلية للعراق مع الولايات المتحدة التي يوجد حولها الكثير من الجدل ، يمكن ان نرى أهمية بعد الخارجي في مستقبل الوضع الأمني العراقي .

و ضمن سياق الحديث عن مستقبل الوضع الأمني في العراق وعلاقته بالولايات المتحدة ، فإن ذلك يرتبط بمجموعة من النقاط ومنها (٢٩) :-

- ١ - تردي او تحسن الوضع الأمني في العراق .
- ٢ - قدرة قوات الأمن العراقية على الاضطلاع بمهامها بدون مساعدة القوات الأمريكية .
- ٣ - مواقف القوى السياسية العراقية المؤيدة او الرافضة لسلوك الحكومة العراقية الحالية .

إن أهمية هذه الأبعاد الإقليمية والدولية لا يعني إن مستقبل الوضع الأمني في العراق سيتوقف عليها فقط ، بل إن بعد الداخلي له أهميته أيضا ، لاسيما أنه يمثل ارض العمليات التي تطبق فيها الإستراتيجيات الأمنية الوطنية .

ومن أجل ضمان الوضع الأمني العراقي المستقبلي وبالاتجاه الصحيح الذي يرسخ دعائم الاستقرار بالبلد ، لابد من إن تأخذ المؤسسات الاجتماعية دورها في تعزيز الأمن الوطني ، فالأسرة يجب إن تلعب الدور الإيجابي في حياة افرادها وفي وقايتها من الأفكار المتطرفة التي تهدد أمن البلد ، وبالمقابل على الدولة إن تدعم الأسرة عن طريق العمل على تحسين الظروف الاجتماعية ورفع مستوى الحياة واقامة العدل والمساوة واحترام حقوق الإنسان . كما إن على المدرسة إن تركز على التعليم الذي يهذب النفس ويحد من التصرفات المتطرفة . أما المؤسسات الإعلامية فإن الإعلام المطلوب منها هو الإعلام المعتدل الصادق الذي يضع الأمور في وضعها الصحيح . وللمؤسسات الترفيهية كالنادي الرياضية ومراكز الشباب والمكتبات دورها أيضا في تعزيز الوضع الأمني ، بتوفير مجموعة متنوعة من الإنشطة الرياضية والثقافية التي تبني المهارات والمواهب والإحساس بالمسؤولية وتسد المنافذ التي يمكن أن يدخل منها الفكر المتطرف . ولاشك أن للمؤسسات

الدينية التأثير الأكبر على الوضع الأمني ، فالدين هو الأساس في توجيه الناس إلى الطريق الصحيح ، وحمايتهم من الجماعات المتطرفة التي تستخدم كل الوسائل لاقناع البسطاء بأفكارها المتطرفة ببطء ديني غير حقيقي (٣٠) .

ان ماحصل في يونيو / حزيران ٢٠١٤ عندما سيطر تنظيم داعش الارهابي على مدن عراقية ، واستعاده هذه المدن من قبل القوات العراقية المدعومة من قبل التحالف الدولي والتي انتهت عملية استعادتها مع نهاية عام ٢٠١٧ ، يدل على اثر بعد الخارجي في الامن الوطني العراقي . اذ ان سيطرة تنظيم داعش الارهابي على هذه المدن كانت لها ابعاد خارجية واستعادة هذه المدن من هذا التنظيم الارهابي كانت بدعم خارجي .

ولذلك فان تنسيق العمل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية سيتوقف عليه اتجاه الوضع الأمني العراقي المستقبلي بصورة كبيرة ، من حيث نجاح الخطط المستقبلية واستقرار الأوضاع واستتابب الأمان الداخلي .

الاستنتاج :

من ذلك يتضح ان مشكلة الأمن في العراق تكمن في إنها قضية داخلية لكن الأبعاد الخارجية لها التأثير الأكبر عليها ، وإن هذا الترابط بين البعدين الداخلي والخارجي فيما يخص الوضع الأمني العراقي سيبقى يحكم الاتجاه المستقبلي لهذا الوضع . إن أهمية الأمن الوطني العراقي تتبع بحسب :

١- واقع التجزئة الذي أشرنا إليه ، اذ اتبعت القوى السياسية سياسات تتناقض مع الأهداف والمصالح الوطنية ومحاولة بناء الدولة وفق هذا المنطق .

٢- الصراعات الحزبية الداخلية أدت إلى إثارة العديد من القضايا الجوهرية كفكرة الفدرالية ، وقضية المناطق المتنازع عليها ، وتوزيع الثروات ، علاوة على رواج مقولات تذكر الوحدة العراقية ، والهوية العراقية .

٣- الأثر الإقليمي والدولي .

وهو ما يحتم التحرك على ثلاثة مستويات داخلية ، واقليمية ، ودولية عند ادارة الملف الأمني العراقي ، اذ إن مثل هذا التحرك الشامل لا يترك ثغرات ممكن ان تستغل من اطراف تزيد زعزعة الأمن في العراق .

إن الأقرارات بالترابط ما بين الأمن والجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا يكفي إن لم يترجم الى سياسات عملية ، تعطي جزء من

الميزانية المالية للأمنية لهذه الجوانب ، وتنفذ في سياسات عن طريق المؤسسات الأمنية . فالاعتماد على المؤسسات الأخرى غير الأمنية في تنفيذ سياسات داعمة في هذه الجوانب للأمن غير كافي ، لاسيما إن وحدة صنع القرار السياسي العراقي في هذه المرحلة هي وحدة الجماعات المستقلة ، حاله حال كل البلدان الديمقراطية التي تتشكل حوكماتها من ائتلاف مجموعة أحزاب إذ تظهر فيها مثل هذه الوحدة ولا يمكن الانتقال إلى وحدة المجموعة الموحدة في الوقت الراهن . وهو ما يجعل تنفيذ المؤسسات الأمنية للسياسات الداعمة للأمن ، حتى وإن لم تكن في صلب اختصاصها ، أفضل من ناحية السرعة والنجاح ، من الاعتماد على المؤسسات المختصة بهذه الجوانب التي قد يأخذ تنفيذها للسياسات وقت اطول وتقل فرص النجاح بفعل البيروقراطية . والقول إن هذه الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ليست من اختصاص المؤسسات الأمنية غير دقيق ، فالمطلوب هنا فقط ما يؤثر على الوضع الأمني بصورة مباشرة ، ولدى المؤسسات الأمنية بعدها ، وامكانياتها ، وتنوعها ، وقوتها التأثيرية ما يمكنها من تنفيذ السياسات الداعمة للأمن .

إن مثل هذه الشمولية في التخطيط والتنفيذ ستحقق الشعور بالطمأنينة لدى المواطنين وهذا هو جوهر الأمن ، الذي يختلف عن مجرد تحسن الأوضاع الأمنية .

وتجربة محاربة تنظيم داعش الإرهابي بعد سيطرته على مدن عراقية عام ٢٠١٤ واكمال استعادة هذه المدن عام ٢٠١٧ يمكن الافادة منها مستقبلا في توظيف العامل الخارجي بما يخدم تعزيز الامن الوطني العراقي . اذ انها توضح كيف اثر العامل الخارجي سلبيا على الامن الوطني العراقي عام ٢٠١٤ وايجابيا عام ٢٠١٧ .

'athara aleamil alkharijiu fi alwade al'amnii aleiraqii baed 2003

Prof. Dr MUTHANNA ALI HUSSEIN ALMAHDAWY

Abstract:

That the security of Iraq after 2003 suffered from the problems of internal some political as quota , ethnic , sectarian , and its

accompanying of the clutter power and problem of militias , political corruption and A crisis of participation and loss of social justice unemployment and displacement . And some of which the military form as problem incorporation and poor training and the absence of military doctrine of the troops as well as weakness of the intelligence side , these problems of internal security was one of reasons its negative effect for the external factor on security situation of Iraq , which large part cause fear of the countries of region of the democratic experience in Iraq which came as a result of the project of United States by the use of armed force as well as the desire of the state to the regional stay Iraq weak and preoccupied with its internal in order not to turn him into a regional power compete in the future

الهوامش :

- ١- منذر سليمان ، دولة الأمن الوطني وصناعة القرار الأمريكي تفسيرات ومفاهيم ، مجلة المستقبل العربي العدد (٣٢٥) ، أذار ٢٠٠٦ ، ص ٢٩ .
 - ٢- نقلًا عن المصدر نفسه ، ص ٣١ .
 - ٣- نقلًا عن المصدر نفسه ، ص ٣٠ .
 - ٤- نقلًا عن المصدر نفسه ، ص ٣٠ .
- ٥Arnold Wolfers , discord and collaboration. Essay so international politics, Baltimore, gohn Hopkins prees1962, p 12 .
- ٦Edward Kolozeig . renaissance in security studies . international quality December 1992, p 421 .
- ٧- سليمان عبد الله العربي ، مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر) ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد (١٩) ، صيف ٢٠٠٨ ، ص ١٠ - ١١ .
- *. سورة قريش / آية ٤ ، **سورة البقرة / آية ١٢٦ ، ***سورة النور / آية ٥٥ .
- ٨ د سعد العبيدي ، " العوامل النفسية في المصالحة العراقية وجوانب الإعافاة والتغفيل " ، مجلة دراسات عراقية ، العدد (٩) ، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، تموز ٢٠٠٩ ، ص ٢٣ .
- ٩- سردم عبدالستار امين ، مظاهر المشكلة السياسية والأمنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، اوراق عراقية ، العدد (٩٩) ، مركز الدراسات الدولية ، أذار ، ٢٠١١ ، ص ٥ .
- ١٠- خضر عباس عطوان ، مهام تنتظر الحكومة القادمة وفقاً" لقانون ادارة الدولة نحو صياغة جديدة للسياسة العراقية ، صحفة الزمان ، العدد (٢٠١١) ٢ ، ايار ٢٠٠٥ ، ص ١٥ .
- ١١- فاضل الريبيعي ، نتائج وتداعيات الاحتلال على العراق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٠٣) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ / ٥ ، ص ١١١ .
- United Nations, Department of Economic an Social affairs, Methods of - ١٢Measuring internal migration, New York, 1970, P.1.
- ١٣- د. عبد الله أبو عباس ، د. اسحاق القطب ، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية ، جامعة الكويت ، ط ١ ، ١٩٨٠ ، ص ١٩٨ .
- ١٤- د. عباس فاضل السعدي ، جغرافية السكان (ج ٢) ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٥٢٧ - ٥٢٨ .
- ١٥- رعد الحمداني ، معضلة الأمن الوطني العراقي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٧١) ، كانون الثاني ، ٢٠١٠ ، ص ١٢٤ .

- ١٦ - نقاً عن صباح عبد الحميد الشيخلي، معيار الوطنية والمواطنة في تشكيل الأجهزة الأمنية العراقية، بحث منشور في كتاب استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، بيت الحكم ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص ٣٦٦ - ٣٦٧ .
- ١٧ - د. علي عباس مراد ، "الأمن والمعلومات" ، مجلة دراسات عراقية ، العدد (٧) ، مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، حزيران ٢٠٠٧ ، ص ٩ .
- ١٨ - د. سعد العبيدي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٤ - ٢٥ .
- ١٩ - عبد الله خليفه الشابجي ، حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وامن منطقة الخليج العربي المراحل - التداعيات - المستقبل ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد (١٩) ، صيف ٢٠٠٨ ، ص ٣١ .
- ٢٠ - د. ستار الجابري ، العلاقات العراقية- الإيرانية بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة دراسات سياسية ، العدد (١٦) ، بيت الحكم ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ٨٠ .
- ٢١ - استراتيجية الامن القومي العراقي ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ ، مستشارية الامن القومي العراقي ، جمهورية العراق ، ص ٥ .
- ٢٢ - صالح عثمان خضر ، الإرهاب الدولي البداية والتطور ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأركان / جامعة الدفاع الوطني ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ، ، ص ٤٢ .
- ٢٣ - بهاء احمد بدر، الامن الوطني: اطار نظري ، معهد البحث والدراسات العربية، بيروت، ٢٠٠١ ، ص ٢٣ - ٢٦ .
- ٢٤ - د. علي عباس مراد ، "الأمن والسياسة الخارجية : دراسة في التأثيرات المتبادلة" ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (١٣) ، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٢٠ - ٢٥ .
- ٢٥ - استراتيجية الامن القومي العراقي ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤ .
- ٢٦ - عبدالرزاق يعقوب يوسف ، "أنظمة الأمن والدفاع الوطني والدولي وعلاقتها بالسياسة الخارجية" ، مجلة دراسات عراقية، العدد (٧) ، مركز العراق للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، بغداد ، حزيران ٢٠٠٧ ، ص ٢٣ .
- ٢٧ - المصدر نفسه ، ص ٢٨ .
- ٢٨ - د. عبد الحسين شعبان ، "الدستور والمجتمع المدني : رؤية مستقبلية" ، مجلة اوراق عراقية ، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٧ .
- ٢٩ - انمار موسى جواد ، اليمونة الأمريكية وسيادة الدولة الوطنية بعد الحرب الباردة (دراسة حالة : العراق) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ، ٢٠١١ ، ص ص ١٨٧ - ١٩٠ .
- ٣٠ - صالح عثمان خضر . مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤٨ - ٥٢ .